**وضع شبه الجزيرة العربية قبل الدولة السعودية الثالثة**

**مقدمة:**

 كانت شبه الجزيرة العربية تعاني من تفكك سياسي وضعف في الجانب الديني بسبب انتشار عدد من المخالفات الشرعية، ولذلك كانت بحاجة إلى إصلاح شامل فهيأ الله سبحانه ظهور الدعوة الإصلاحية وما أعقبها من وحدة شاملة لأغلب نواحي شبه الجزيرة العربية، مما كان له بالغ الأثر في إصلاح الأوضاع في البلاد.

**الحالة السياسية:**

 كانت الجزيرة منقسمة إلى عدد من الإمارات والمشيخات، وكانت المشيخات قائمة على علاقات وأسس قبلية، تعكس علاقات الخضوع والسيطرة بين الحضر والحضر، والحضر والبدو، والبدو والبدو، وكان لرئيس القبيلة أو المشيخة سلطة كبيرة ذات طابع قضائي وسياسي واجتماعي، وكان يساعده في ذلك مجلس استشاري، لكن الأمر في النهاية بيده هو وحده، لقد كان الولاء هنا للرجل هو الولاء للقبيلة، ولا شيء سوى القبيلة، وكان تعدد الولاءات أحد أهم عوائق قيام دولة ذات سيادة، إنه من غير الممكن أو شبه المستحيل بزوغ دولة مركزية تشكل بؤرة ولاء بذاتها، فالبنية القبلية من الناحية السياسية كانت تشكل حاجزًا منيعًا لقيام شكل حكومي؛ بمعنى آخر كانت القبيلة بوصفها كياناً اجتماعياً وسياسياً نقيضًا لقيام دولة قومية حديثة في الجزيرة العربية بشكل عام، وفي نجد وعسير بشكل خاص، وما حدث من توحد في الجزيرة العربية وجمع قبائلها تحت لواء دولة واحدة كان ثورة كبيرة في جميع المستويات؛ لأنها قضت على القبيلة الكيان السياسي الاجتماعي، وحولت ولاء الأفراد من القبيلة إلى ولائهم إلى دولتهم الحديثة، ومن المفيد هنا أن نلقي بعض الضوء على شخصية كل من الملك عبدالعزيز آل سعود، والشيخ محمد بن عبدالوهاب ودعوته الإصلاحية التي اتَّخذت الإسلام عقيدة وشريعة، وكيف حدث الاندماج بين دعوة الشيخ وهدف الملك في قيام كيان سياسي سمي فيما بعد بـ " المملكة العربية السعودية ". إذ لم تخل شبة الجزيزة العربية من بعض البدع المخلة، والشركيات الظاهرة مثل: بناء القباب على القبور والتوسل بأصحابها لجلب المصالح أو دفع المضار. وهكذا يتضح أن شبه الجزيرة كانت بحاجة ماسة إلى دعوة إصلاحية تجديدية تعيد للدين صفاءه ونقاءه، وتحقق وحدة سياسية تحت راية واحدة تجمع شملها وتلم شتاتها.

 كانت شبه الجزيرة العربية قبل قيام الحكم السعودي خاضعة في بعض جهاتها لنفود الدولة العثمانية، وهذه النفوذ متفاوتة على حسب أهميته السياسية أو الدينية أو الإقتصادية وذلك على النحو التالي:

**أولاً : غربي البلاد ( الحجاز ):**

عندما استولى السلطان العثماني سليم الأول على مصر، أعلن الشريف أبو النمي حاكم الحجاز تبعيته للدولة العثمانية سلمًا، فاهتم العثمانيون بالحجاز لمكانته الدينية، وحموه من خطر البرتغاليين على الحرمين الشريفين.

**ثانيًا : وسط البلاد:**

ويشمل هضبة نجد، وهي بالنسبة للدولة العثمانية لا تتمتع بأهمية استراتيجية أو اقتصادية آنذاك. ولهذا لم تخضع لحكم الدولة العثمانية المباشر، بل ساد فيها نظام الحكم الأسري مثل: آل معمر في العيينة، آل سعود في الدرعية، دهام بن دواس في الرياض، وآل زامل في الدلم. كما كثرت المنازعات بين الأسر الحاكمة من جهة، وبينها وبين سكان البادية من جهة أخرى.  **ثالثًا : شرق البلاد :**

تضم بلاد الأحساء والقطيف وأجزاء من المناطق الساحلية على الخليج العربي، وكانت قبل الحكم السعودي خاضعة لحكم آل حميد زعماء بني خالد.

**رابعًا : جنوب غربي البلاد:**

ينقسم إلى قسمين رئيسيين هما:

\* المخلاف السليماني ( جازان ): وكان يخضع لنفوذ أشراف الحجاز.

\* نجران : وكان يخضع لقبائله اليامية.

**الناحية الاجماعية:**

 كان يغلب على الجزيرة العربية الطابع القبلي؛ فبعض القبائل أو فروعها استقرت في مراكز حضرية وكوّنت ما يطلق عليه اسم الحضر، والباقي استمر على حالته البدوية وكوّن  ما يطلق عليه اسم البدو، وعلى كل فقد كان كل منهما – الحضر والبدو – يعدون أنفسهم منحدرين من أصول قبلية، وذلك كمصدر للذاتية ومدعاة للفخر، صحيح أن استقرار الحضر في مراكز حضرية غيّر من بعض صور النشاط الاقتصـــادي لهم ، لكن ذلك لم يؤثـــر كثيرًا في ارتباطاتهم القبلية – أو ادعائهم ذلك على الأقل – وفخرهم بالانتماء إلى أصول قبلية . وهذا شيء طبيعي في ظل عدم وجود دولة مركزية ذات سيادة لها مؤسسات إدارية وسياسية حديثة؛ إذ الولاء في هذه الحالة يكون موجهًا نحو الوحدة الاقتصادية والاجتماعية الرئيسة ، ألا وهي القبيلة ، كما أن هذه القبيلة تحقق تغطية ذاتية للفرد في حالة عدم وجود هذه التغطية من مصادر أخرى مثل الدولة أو الحزب أو التنظيم السياسي، وقد كانت الرابطة القبلية أوضح ما تكون في منطقة نجد وعسير، لكن هذه الرابطة تختفي إلى حد ما في منطقة الحجاز؛ وذلك نتيجة طبيعية لانفتاح المنطقة على العالم الخارجي عن طريق قوافل الحجيج التي تأتي بالوفود من مختلف مناطق العالم ، هذا الاجتماع السنوي العالمي الذي يضم آلاف المسلمين وفدوا من مناطق مختلفة وثقافات ولغات مختلفة ليجتمعوا معًا في الأماكن المقدسة مكة المكرمة والمدينة المنورة جعل أهل الحجاز مجتمعًا أكثر مدنية وتحضرًا من غيرهم كما جعلهم أقل ارتباطًا قبليًا .وقد كان الانتماء إلى القبيلة في مجمله مصدرًا لتحقيق الذاتية للفرد سواء كان حجازيًا أو نجديًا ، من أجل ذلك كان أولئك الذين لا ينتمون لقبيلة معينة سواء عند الحضر أو البدو يعدون غير ذوي أهمية ، وذلك في نظر المنتمين إلى قبيلة معينة ، وكثيرًا ما كانت تسند إليهم الأعمال اليدوية والأنشطة التي ينظر إليها نظرة دونية وفق الثقافة القبلية ، وكانت هذه الفئة كثيرًا ما تسكن أحياء خاصة بها في مدن الجزيرة بشكل عام وفي منطقة نجد بشكل خاص .

**الحالة الاقتصادية** :

 كان الحضر يمارسون التجارة في المدن والزراعة في القرى والواحات، أما الأنشطة اليدوية الحرفية فقد كان يمارسها معظم الحضر الذين لا روابط قبلية لديهم، أما البدو فقد كانت أنشطتهم الاقتصادية قائمة على الرعي وتربية المواشي من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد كانوا يغيرون على القوافل التجارية للحضر أو يَغزو بعضهم بعضًا. ومن هنا فإنه يبدو أن الحضر كانوا يميلون إلى الاستقرار ، ويسعون إلى تحقيق الأمن والسلام وهيمنة النظام وسيادة القانون ؛ إذ إن ذلك يحقق لهم النجاح في نشاطهم التجاري والزراعي ، أما البدو فإن السلم والاستقرار لا يحقق أهدافهم ؛ لأن النشاط الاقتصادي المعتمد لديهم سواء كان رعيًا أو سلبًا كان قائمًا على الغزو والمباغتة ، كما كان نشاطهم ذا طبيعة غير مستقرة ، ومن ثم كانت أهداف البدو مرتبطة بعدم سيادة السلم وعدم استمرار الاستقرار .

**الخلاصـــة:**

 أن نجد قبل قيــــام دولة مركزية بها كان حالة من " حرب الكل على الكل"، وهذه الحالة قد أحدثت نوعًا من التفاهم بين الحضر والبدو، تمثل في قيام تحالفات معينة قائمة على أسس مالية ، وهو ما يعرف بـ "الخوة "، وقد ضمن هذا النظام للحضر حرية الحركة وسلامة قوافلهم التي تمر خلال المناطق التابعة للبدو، في مقابل أن يحصل البدو على بعض المبالغ المالية أو التسهيلات المعيشية الأخرى ، وقد حقق هذا التحالف الذي كان يمثل رغبة حقيقية لدى الطرفين في قيام بناء حكومة أو وضع أساس لدولة ؛ لأن هذا الإجراء قد (حصر) الصراع والتعارض القائم بين الحضر والبدو إلى درجة كبيرة، كان هذا النموذج يشكل رغبة في بناء دولة تحقق للمنتمين إليها سبل الحياة الآمنة المستقرة ، ولكن في شكل بدائي جدًا.

**نبذة تاريخية عن قيام الدولة السعودية الثالثة، وأهم الاعمال التي نفذت في عهد الملك عبدالعزيز رحمه الله**

 بدأت مراحل التأسيس والبناء في عهد الملك عبدالعزيز منذ دخوله الرياض عام 1319هـ (1902م) حيث تركزت على الجوانب الدينية والإدارية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فقد أسس الملك عبدالعزيز العديد من المؤسسات الإدارية منها : المجالس الإدارية، ومجلس الوكلاء، ومجلس الشورى وإدارة المقاطعات ورئاسة القضاء والمحاكم الشرعية ووزارة الخارجية ووزارة المالية ووزارة الدفاع ووزارة المواصلات ووزارة الصحة ووزارة الداخلية ومؤسسة النقد العربي السعودي وغيرها من الوزارات والإدارات المتعددة . كما شملت عناية الملك عبدالعزيز في مجال التنظيم تطوير الخدمات المقدمة للحجاج حيث أمر بتوسعة الحرمين الشريفين وتأسيس المديرية العامة للحج وإنشاء المحاجر الصحية والطرق ووسائل المواصلات المتعددة وفي آخر حياته أنشأ الملك عبدالعزيز مجلس الوزراء ليكون خاتمة إنجازاته الإدارية والتنظيمية.

ومن أبرز إنجازات الملك عبدالعزيز توطين البادية، وتأسيس الهجر الذي نتج عنه تكوين مناطق استقرار عديدة في أنحاء المملكة لعدد من القبائل التي اتجه أفرادها إلى أعمال الزراعة والتجارة وإحياء الأراضي التي استقروا بها حتى أصبحت حواضر مزدهرة ويعد مشروع التوطين هذا من أبرز المشروعات المتعلقة بالتطور الاجتماعي في المنطقة الذي حقق نتائج عظيمة في حياة المجتمع البدوي وفي ازدهار المنطقة عمرانياً وسكانياً.

ومن ملامح التأسيس والبناء في عهد الملك عبدالعزيز غرسه مبدأ المشاركة للجميع حيث أقبل الناس على تجهيز أنفسهم للمشاركة معه في توحيد البلاد إيماناً بهدف عبدالعزيز في التوحيد ونبذ الفوضى ، ومن نتائج هذه الظاهرة تلك الوحدة العظيمة بين أبناء المملكة التي شهدتها البلاد ولا تزال تشهدها إلى اليوم.

ومن إنجازات الملك عبدالعزيز : عنايته بالتعليم ، ونشر المعرفة من خلال تشجيع طلاب العلم ، وتأسيس المدارس وإصدار الأنظمة الخاصة بها ، ونشر المؤلفات وتوزيعها ، وإنطلاقاً من حرص الملك عبدالعزيز الشخصي على الاستزادة من مناهل العلم والمعرفة قام بتشجيع تطور التعليم ومؤسساته وإنشاء المكتبات وإتاحة الكتب للجميع ، وتعد مكتبة الملك عبدالعزيز الخاصة والمحفوظة اليوم في دارة الملك عبدالعزيز بالرياض والمؤلفات التي طبعت على نفقة جلالته في أنحاء العالم العربي والإسلامي وظهور المدارس وازدهار الحركة العلمية في المنطقة من أبرز الأدلة على عناية الملك عبدالعزيز بجوانب العلم والمعرفة.

وكان للملك عبدالعزيز إسهاماته الأخرى في تدعيم مكانة الدولة السعودية على الساحة الدولية السياسية والاقتصادية رغم الظروف الصعبة التي كانت تحيط بالمنطقة في تلك الفترة خصوصاً سيطرة عدد من الدول العظمى على الكثير من المناطق في العالم العربي ، فقد كانت بريطانيا والدولة العثمانية وفرنسا وألمانيا وإيطاليا تتنافس بشدة على حماية مصالحها ومناطق نفوذها التي كانت تحيط بالملك عبدالعزيز ، فضلاً عن التنافس المحلي الشديد الذي كان يشكل تحدياً آخر للدولة السعودية الحديثة ، فرغم هذه الظروف تمكن الملك عبدالعزيز من انتهاج سياسة خارجية واضحة اعتمدت على مبادئ عظيمة تتصل بأهداف الدولة السعودية ومنهجها القائم على تأسيس دولة قوية تساند الدعوة وتستند إليها ، ولا تفرط في حقوقها أو منطلقاتها ، وتحقق مصالح الدولة السعودية والدول العربية والإسلامية والمطلع على مواقف الملك عبدالعزيز وسياسته الخارجية يجد أن قضايا العرب والمسلمين استحوذت على حيز كبير من اهتمامه وأخذت الأولوية على احتياجاته الداخلية ومصالح دولته ويعكس هذا موقف الملك عبدالعزيز وأبنائه من بعده تجاه القضية الفلسطينية التي كانت ولا تزال تشكل محوراً أساسياً ومهماً في السياسة الخارجية السعودية ، ويعد دعم الملك عبدالعزيز لتأسيس جامعة الدول العربية وتأييده لاستقلال العديد من الدولة العربية والإسلامية شاهداً على أن هذه السياسة تعد من الثوابت السعودية إلى اليوم.

ومن الناحية الاقتصادية فقد شهدت المملكة العربية السعودية ظهور النفط وتطور صناعته واستخراج المعادن وازدياد حركة التجارة والعلاقات التجارية الدولية ولقد استفاد الملك عبدالعزيز من وسائل التقدم والتطور التي ظهرت في الدول الغربية وقام بجلبها إلى المملكة

وتوظيفها في خدمة التطور الحضاري الذي أرسى قواعده بفضل سياسته الحكيمة المبنية على الأخذ بأسباب الحضارة والتقدم ضمن معايير المبادئ الإسلامية والتقاليد الاجتماعية التي تقوم عليها الدولة السعودية ونتج عن سياسة الملك عبدالعزيز هذه تطور الدولة السعودية في شتى ميادين الحياة مع الاحتفاظ بمبادئها وأسسها الدينية والاجتماعية محققاً بذلك أعظم معادلة متوازنة بين الأصالة والمعاصرة.

ويعد إرساء الأمن في المملكة العربية السعودية من أهم الإنجازات التي تحققت في عهد الملك عبدالعزيز ، حيث أصبحت الطرق والمدن والقرى والهجر تعيش في أمن دائم كما أسس الملك عبدالعزيز الأنظمة اللازمة والمؤسسات الأمنية وعلى رأسها تطبيق الشريعة الإسلامية ، وردع جميع المحاولات التي تمس استقرار الناس وممتلكاتهم.

وأصبحت المملكة العربية السعودية في عهد الملك عبدالعزيز ذات مكانة دولية خاصة حيث انضمت إلى العديد من المنظمات والاتفاقيات الدولية ، نتيجة لموقعها العظيم ورسوخها ، بل كانت من أوائل الدول التي قامت بتوقيع ميثاق هيئة الأمم المتحدة عام 1364هـ (1945م) وأسهمت في تأسيس العديد من المنظمات الدولية التي تهدف إلى إرساء الأمن والاستقرار والعدل الدولي مثل جامعة الدول العربية في عام 1364هـ (1945م).
وبعد وفاة الملك عبدالعزيز في الثاني من شهر ربيع الأول من عام 1373هـ الموافق للتاسع من شهر نوفمبر عام 1953م سار أبنأؤه على نهجه ، واستكملوا مسيرة التأسيس والبناء وفق المبادئ السامية التي تستند عليها الدولة السعودية.

المصدر: دارة الملك عبدالعزيز

https://www.darah.org.sa/index.php/about-darah-menu/about-us-m/15-about-darah-cate/62-date-of-incorporation-saudi